



جواهر الحديث



مفوح النومس العنزي

الحاضنة الديمقراطية والسيوف المجربة

يرى علماء الاجتماع أن الناس تجمعهم ثلاثة مفاهيم وهي الطمع والدين والخوف، أما في مجال الانتخابات فإن الأساس البيولوجي (القبيلة أو العائلة) والسياسي (الأحزاب) والديني، تعتبر القاعدة الحقيقية لتحديد اختيار المرشح المناسب، وهذا الاختيار تابع من الفكر السياسي للفرد في المجتمع فأصبح الفرد في المجتمع يدور في حلقة مفرغة وفقد عملية التمييز بين الصواب والخطأ، وبناء على ذلك أصيب هذا الفكر السياسي للفرد بنوع من التجمد العقيم أضف إلى كثرة عمليات حل المجلس والتصادم المستمر بين السلطتين وبين نواب الحكومة والمعارضة ونواب التيارات الدينية وعمليات شراء الأصوات والفرعيات غير الشرعية في الدستور، كل ذلك خلق عملية ولادة قيصرية للديموقراطية على شكل جنين غير مكتمل النمو ومشوه جينياً.

من خلال العهد الجديد أصبح المواطن أكثر تفاعلاً في تحقيق حلمه الديموقراطي والذي يتمنى أن يولد ولادة نموذجية طبيعية غير مشوهة وخالية من النقص والتي من خلالها تتحقق الخطط والشاريع التنموية المطلوبة التي تضمن الاستقرار الحضاري والاجتماعي للوطن والمواطن، وحتما ستكون القاعدة المثالية لبناء الكويت.

وما نراه من مشاكل متعددة في الإسكان والتعليم والصحة والأمن والتطور الحضاري وتعيين القيادات بطريقة الباراشوت أو القرابة أو المصلحة السياسية ما هو إلا انعكاس سلبي للنظام الديموقراطي والحقيقة أن التوعية المجتمعية للمفهوم الديموقراطي لم تكن بالمستوى الثقافي المناسب عند ربطها بالمصلحة العليا للوطن بحيث يمكن من خلاله قلب المفاهيم السابقة من أجل بناء الوطن على أسس جديدة يتم من خلالها استيعاب المخارج والمتغيرات الإقليمية والدولية والسياسية والاقتصادية المرتبطة بالكويت سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ومن ثم ترويضها لصالح الوطن والمواطن.

وأخيراً يا عزيزي الناخب، أعلم أنه يجب عليك من باب الأمانة أن تختار السيف المناسب للوطن وللعلم فجميع السيوف التي دخلت المجالس السابقة مجربة، أما الحديثة التي لم تدخل المجلس بعد فعلمها عند الله. أسأل الله أن يوفق الجميع وأولهم المصلحون الصامدون في رفق راية المصلحة العليا للوطن، أما المواطن فهو بخير ما دامت الكويت بخير.

الموقف السياسي



عبد المحسن محمد الحسيني

العلاقة الكويتية - المصرية فوق الشبهات

هناك من يسعى إلى تعكير العلاقة الطيبة بين الكويت ومصر، حيث يقوم هؤلاء الساعون لتعكير الصفاء بين البلدين الشقيقين بتوزيع جملة أكاذيب حول مضايقة العمال المصريين في الكويت، ومنها أكذوبة طرد أكثر من ثلاثة آلاف مصري من الكويت بحجة التخلص من العمالة المصرية.

قد يتم من حين إلى آخر ترحيل بعض العمالة المصرية بسبب مخالفات قوانين الإقامة أو تجاوز القوانين العامة، ورغم انتشار مثل هذه الأخبار إلا أن الجهات الحكومية والصحافة وأجهزة الإعلام الكويتية لم تصدر أو تشير إلى مثل هذه الأخبار الغرضة التي يحاول البعض الذين يكرهون العلاقة الطيبة بين الشقيقتين مصر والكويت، ويحاول خلق بلبله وخلافات بين الشعبين المصري والكويتي.

وقد نشرت إحدى الصحف الكويتية خبراً مفاده قيام سفارة الكويت في القاهرة بوقف تأشيرات لوجود تقرير رسمي بتزوير بعض أجهزتها الأمنية المصرية من جانبها لقت القبض على عصابة مرتبطة بمندوبين مؤجرين رخصاً تجارية أو وهمية بالكويت، وكثيراً ما نسعم عن قيام بعض تجار الإقامة من الجانبين الكويتي والمصري بعقد عقود عمالية لإرسال عمالة مصرية إلى الكويت دون أن يحدوا جهة العمل في الكويت، يعني كل ما في العملية خدع وتزوير، وهذا ما يتسبب في وجود عمالة مصرية سائبة في البلاد، وهذا يتطلب أن تقوم وزارة الداخلية في البلدين باتخاذ الإجراءات القانونية الحاسمة لردع محاولات بعض تجار الإقامة والتي تسببت في خلق عيالات مصرية خروفاً من استغلال عملية التي يقوم بها البعض من تجار الإقامة في الكويت ومصر هي التي تحاول إثارة الفوضى والبلبله بين البلدين الشقيقتين، ولابد أن تتعاون الجهات المسؤولة في البلدين لوضع حد لتجاوز بعض تجار الإقامة من القيام بهذه المخالفات وعدم التزامهم بالقوانين المتعلقة بالعمالة.

نحن هنا لا نريد أن ننشر ما يقوم به بعض الحاقدين من البلدين والذين يكرهون العلاقة الطيبة بين البلدين، والحقيقة فإن هؤلاء معروفون لدينا والجهات التي ينتسبون إليها، وأرد أن أنه في أن الظهور تتطلب التمسك بالعمالة المصرية خروفاً من استغلال عملية إرسال عمالة ذات طابع سياسي وينتمون لمنظمات إرهابية كمنظمة حزب الله والإخوان، فلابد أن تعي الدولتان مثل هذه العمليات التي يسعى لها من يريد إثارة الفتنة بين البلدين الشقيقتين. أحدهم طرح عمالة أردنية، إلا أن الأردن أيضاً لديها عمالة مصرية كبيرة، وأما العمالة اللبنانية فهناك تخوف من استغلالها من قبل حزب الله الحليف البارز لدى إيران، فلابد أن ننشئ مثل هذه المحاولات وعدم الوقوع في أخطاء قد تؤدي إلى تعكير العلاقة الطيبة بين الشقيقتين مصر والكويت.

**حكمة:** «إن لم تستطع قول الحق فلا تصفق للباطل» الإمام محمد متولي الشعاوي.

والله الموفق

أقفل الباب بالأمس على سباق الترشح لانتخابات سبتمبر 2022 ويتجه الشعب إلى اختبار قدراته السياسية والوطنية والتي تعتمد عليها الكويت في تصحيح المسار واستحسان اختيار ممثلي الشعب لدور الانعقاد للفصل التشريعي الجديد السابع عشر. مسيرة الديموقراطية الكويتية تدخل عامها الستين منذ انتخابات مجلس الأمة الأول عام 1963، فهل ينتج الشعب الكويتي في أهم اختبار سياسي وشعبي بانتقاء واختيار أفضل ممثليه أمام هذه الأمانة والمسؤولية الوطنية ليحققوا الطموح والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتنموي بالتعاون بين السلطات الثلاث وانتشال الوطن من أزمامته السياسية والإدارية والقضاء على بؤر الفساد التي أصبحت تعشعش في كل أركان ومفاصل الوطن الظاهرة منها والباطنة؟! مع بداية العرس الديموقراطي لانتخابات مجلس الأمة المقبل، فإن الناخب يجب أن يولي بصوته لمن يستحق لاعتبارات مهمة في شأن مصلحة الوطن والمواطن ويعد دراسة برامج المرشحين والتي يجب ألا تكون إنشائية أو عاطفية فقط.

وأتمنى أن أرى في المواقع ووسائل الإعلام برامج موضوعية للمرشحين تعكس دراستهم للتحديات التي تواجه الوطن وليس لدائرة محددة من الدوائر أو مجموعة فقط دون غيرها، لأن المرشح أو النائب يمثل الوطن، وإلمامه بهوم الوطن والمواطن يعطي الثقة به وبقدراته على القيام بمسؤولياته التشريعية من خلال مجلس الأمة.

واعتقد أن الناخبين يههمهم أن من يمثلهم يكون مؤهلاً لذلك وملماً بالتحديات التي تواجهه الوطن داخليا وخارجيا وهي متشابكة في عالم أصبح مرتبطا ببعضه البعض، ولا يمكن فصل التحديات الخارجية عن التحديات الداخلية والإقليمية.

ويجب أن يكون المرشح مدركا لمتطلبات التنمية وبصفة خاصة المتطلبات التشريعية، وألا يكون مجرد منجز للمعاملات في الجهات الحكومية دون أن يعرف ما يجب عن مؤشرات ومتطلبات

مساحة للوقت



طارق إدريس

الكويت تنتخب.. والشعب يُختبر!

نعم الكويت ستنتخب، والشعب سيختبر في واحدة من أصعب مراحل مسيرته الوطنية نحو الديموقراطية وبمشاركة الجميع بعد أن طبق قانون الانتخابات الجديد التصويت بواسطة البطاقة المدنية لإثبات موطن السكن مصحوبة بالجنسية ليكتمل الاختيار الصحيح.

الفرصة متاحة للجميع لتصحيح المسار باتجاه مستقبل أفضل للوطن والمواطن، ولكننا شركاء في المسؤولية الوطنية السياسية والاجتماعية! إن نجاح الشعب في اختيار المسار السياسي وتصحيحه مسؤولية وأمانة ثقيلة شرعا، لأن إنقاذ الوطن الغالي هو إنقاذ الشعب الأبوي ومكانته التي

ألم وأمل



دهند الشومر

البرامج الانتخابية

التنمية وموضع الكويت بين دول العالم سواء في الصحة أو التعليم أو الاقتصاد أو التنمية البشرية.

وقد يكون من المناسب أن يكون ضمن فريق المساعدين للمرشح والنائب كفاءات فنية إلى جانب سكرتارية متخصصة، حيث إن هناك الكثير من الكفاءات الفنية الوطنية الذين يمكن الاستفادة من خبراتهم

مرتبطا ببعضه البعض، ولا يمكن فصل التحديات الخارجية عن التحديات الداخلية والإقليمية.

ويجب أن يكون المرشح مدركا لمتطلبات التنمية وبصفة خاصة المتطلبات التشريعية، وألا يكون مجرد منجز للمعاملات في الجهات الحكومية دون أن يعرف ما يجب عن مؤشرات ومتطلبات

أصبحت استحقاقا.

يجب على نواب الأمة بمجلس 2022 القادم حفظ هذه الأمانة وصيانتها وتقديرها واحترام «قاعة عبدالله سالم» وصيانتها من كل ممارسات لا تليق بالثوابت الوطنية والشرعية داخل وخارج القاعة والان التزام بالطرح السياسي الراقي! وعلى نوابنا السعي إلى توفير جميع أسباب الطمأنينة والرفاهية للوطن العزيز والشعب الغالي والابتعاد عن عواقب الأمور والحفاظ على المكتسبات الوطنية ومعالجة الأخطاء الكبيرة التي كانت من أسباب تعطيل المسيرة التنموية، وتصحيح المسار الوطني بات لزاما على نوابنا جميعا تقدير واحترام اختيار الأمة لهم لاستكمال المسيرة! فهل ينتج الشعب بالاختيار ونتج الكويت بالانتخاب! والله من وراء القصد!

في دعم الأداء الفني للسلطة التشريعية والتي يجب أن يكون أداؤها متميزا في هذا المجلس القادم الذي يتطلع الجميع لأدائه الراقي والموضوعي والتواضع لعدم تعطيل مسيرة الوطن نحو تحقيق أهداف وغايات التنمية في جميع المجالات. وإن الوطن ينتظر من مجلسه الجديد أن يكون على قدر الثقة والمسؤولية والتحديات للمحافظة على إرث من سبقونا من الأجداد والآباء. وأتمنى أن أقرب برنامجا انتخابيا يعكس جهود المرشح للإلام بالتحديات ووضع رؤية علمية محددة الأهداف والغايات والجدول الزمني بما يبني الثقة بين الشعب وممثليه لأنهم هم من سيناقشون برنامج عمل الحكومة.

ويجب أن تكون لديهم المهارات والقدرات على القيام بتلك المهام فإن قوة السلطة التشريعية تقاس بالإنجاز التشريعي الهادف الذي تبقى آثاره الإيجابية لمصلحة الشعب والوطن.

هنا وهناك



الشيخ صباح علي الجابر الصباح

إلى رئيس الحكومة...

في أول يوم أعلنت فيه القيادة خطاها الاستثنائي الذي ألقاه سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد، نيابة عن صاحب السمو الأمير الشيخ نواف الأحمد، حفظها الله ورعاها، انطلقت مرحلة جديدة بعدما تبرع اليأس عند السواد الأعظم من المواطنين، وسرعان ما ترجم رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح الخطاب السامي بقرارات حازمة بل كانت ضرورية، بالتاكيد، أن الدعم المطلق الذي تلقته سموك يا رئيس مجلس الوزراء من القيادة العليا لم يكن محدودا، إنما هو بنفس القدر الذي أصاب الشعب خلال المرحلة الماضية من ضياع وإحباط. كما أننا على يقين تام أن إصلاح تراكمات المرحلة الماضية ليس سهلا، فالحمل كبير إلا أن ظهور أقوى.

وبالنسبة لثناء الناس على سموك، فإنني أدرك وكما يرى الكثير من المنصفين، أنك لا تأبه بالمدح ولا القادح، لطالما كان الضمير هو الأحق بإرضائه، ففرك لصوت المواطن ليس سببيه البحث عن الثناء كما يصف البعض، إنما هو ينسجم مع خطاب أمير الدولة، حفظه الله ورعاها.

وختاما، لا يسعني إلا أن أدعو لسموكم في ظل ما تشهده الساحة السياسية من صراعات، بالتوفيق والسداد، وفقكم الله لما فيه الخير للبلاد والعباد، والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

إطالة



خالد العرافة

khalid.news@hotmail.com

هيئة الغذاء دمجها مع البلدية أصبح ضروريا

هيئة الغذاء والتغذية تم استحداها قبل أعوام، وهي مستقلة إداريا وماليا عن أي وزارة، ولكن تقع تحت إشراف وزير الصحة مباشرة، تمت الاستعانة بموظفي قطاع الأغذية في البلدية لتشكيل كادر الهيئة، وبعدها تم نقلهم وتعيينهم في الهيئة باستثناء بعض المسؤولين الذين تم تعيينهم، وهم ليسوا أصحاب اختصاص خلاف الموظفين المختصين في مجال الغذاء. تطرقنا سابقا لموضوع الهيئة واتصال عملها بصحة المواطنين والمقيمين، وإشرافها المباشر على سلامة الغذاء المستورد والمحلي، والتأكد كذلك من صلاحيته للاستهلاك الأدمي ومطابقته للمواصفات قبل وصوله للمستهلك.

غيب الدور الرقابي لفرق التفتيش واضح للعيان سواء في الأسواق أو المطاعم، والدليل على ذلك مخالفة المحلات للقانون بعرض وبيع المادة الغذائية خارج حدود المحل، وفي الهواء ما يجعلها عرضة للتلوث ومصدرا لنقل الأمراض، إضافة إلى عدم التزام بعض العمالة بشروط العناية الشخصية من ارتداء القفاز وقبعة الرأس، إضافة إلى عدم لبس الكمام عند تجهيز الطعام ما يعد ذلك مخالفة للقانون.

هناك أمر خطير غاب عن هيئة الغذاء وبدأ ينتشر بشكل لافت وبحاجة إلى تدخل عاجل من وزير الصحة الذي يعتبر المسؤول الأول عن عمل الهيئة، حيث هناك بعض محلات الغذاء تقوم بجلب مواد غذائية مجهولة المنشأ والصلاحية والمكونات، وإدخالها عبر منفذ العبدلي، مثل: قهيم، ومخلل، وأرز، وعرضها بكل جرأة عبر وسائل التواصل، وهذه المرة الثانية التي نحذر منها، ولكن لا حياة لمن تنادي.

السؤال الذي يطرح نفسه أين فرق التفتيش عن هذا الأمر؟ ومن الذي سمح بتداول مثل هذه الأغذية التي لا نعلم إذا كان تم فحصها قبل دخولها من سلامة وصلاحيته للاستهلاك، ننتظر الرد ونما إلى المسؤولين فعلوا دوركم الرقابي قبل فوات الأوان. أخيرا، نتمنى من سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد النواف البده بترشيح الإنفاق الحكومي والعمل على علاج الهيئات المستقلة وإعادتها إلى الوزارات مثلما كانت عليه في السابق، لأنها لم تحقق الهدف المنشود من استحداثها، وأتمنى أن تكون البداية بدمج هيئة الغذاء مع البلدية من أجل توفير على الدولة مصاريف ومباني مؤجرة وأسيارات، والموظفون يعودون إلى مقارهم السابقة في إدارة الأغذية في البلدية.. أحسبها يا سمو الرئيس، لأن الوضع لا يحتمل.

وقد يشمل ذلك نصائح محددة مثل تجنب الرياضة العنيفة «الملاكمة ونحوها»، وضربات الرأس، وقد يشمل جلسة علاج بالليزر للحام قطع الشبكية، أو ربما احتاج الأمر إلى جراحة مصغرة. أما علاج الانفصال الشبكي فهو بالضرورة جراحي، وتتباين أنواع الجراحة حسب الحالة، إلا أن الأسلوب الشائع يكون عن طريق إغلاق ولحام قطع الشبكية بالتبريد مع تثبيت قطعة من كاوتش السيليكون على الجدار الخارجي للصلبة في مقابل القطع لضم الشبكية إلى الشبكية حيث تلحم معها في غضون أيام قليلة.

ولا بأس من إجراء جراحة أخرى أو تكميلية، حيث إن هذا الأمر وارد في بعض الحالات، وقد يناسب الحالة أسلوبا معيناً ربما يصعب التنبؤ به لدى إجراء الجراحة الأولى.

رأي طبي



د. يوسف الزفيرى - استشاري طب وجراحة العيون

إضاءة طبية في صحة العينون (15)

سابقا «أب أو أخوة»، لذا ينبغي اتخاذ بعض الإجراءات الوقائية لأصحاب تلك الحالات. وقد يسال سائل فيقول.. وهل هناك علامات تحذيرية للانفصال الشبكي؟ ونقول: ليس بالضرورة إلا أنه في أحيان كثيرة يرى المريض أضواء «برق

تحدثت اليوم عزيزي القارئ عن الانفصال الشبكي، فهناك بعض الأنواع من الانفصال الشبكي نادرة الحدوث «الانفصال الشدي والرشحي»، ولكنها نادرة نسبيا ستقصر الحديث عن النوع الأشهر، وهو الانفصال الشبكي القطعي، وفي هذا النوع لابد من قطع في غشاء الشبكية أو لا لكي ينفذ من خلاله السائل الزجاجي، الذي عادة ما يصيبه بعض الدخول ليفصل ما بين الشبكية والشبكية، الواقع أن وجود قطوع في أطراف الشبكية أمر وارد نتيجة حدوث بعض التحللات، وهذه لا تشكل في حد ذاتها خطورة على الإبصار، إلا أن وجودها قد يزيد من احتمال الإصابة بالانفصال الشبكي.

وقصار النظر بدرجة كبيرة، ومن أصيب سابقا بالانفصال الشبكي في العين الأخرى، وذوو الأقارب ممن أصيبوا

في سياق الحياة



فاطمة المرزيعل

رجال مرحلة

أن أعداد القضايا التي تمت إحالتها للقضاء تؤكد جدية القوانين الحازمة في التعامل مع هذه المواقف، مؤكداً لنا أن معيارهم الأول والأخير بهذا الصدد هو ثقة المواطن الكويتي وأريحيته وتقافره ببلده، وكى لا يحاول أحد من هؤلاء أن يتنادى أو يتعسف ويصطاد بالماء العكر. فصاروا يعملون وفق أعلى المعايير على تعزيز قيم الشفافية والنزاهة، وقواعد السلوك في مؤسسات الدولة العامة والخاصة، مؤكداً للوطن والمواطن على تضافر الجهود المتواصلة لمكافحة جميع أشكال الفساد، لتحقيق الغايات المنشودة في القضاء عليه. هذا وبخلاف إضافة بعض التطبيقات التي تتيح المجال لتقديم الشكاوى والتظلمات، ذلك ولسمع ما في جعبة المواطن الكويتي، لفرض سيادة القانون، ولتحقيق العدالة ولتجنب التفرقة

والتعسف والظلم. فإن وجودهم اليوم معا إنما يعبر عن قناعتهم بتبرسيخ قيم النزاهة وتكاتف الجهود، ذلك ولتوعيتنا أيضا في المقابل بأنه لا سبيل لتقدمنا إلا بمحاربة آفة الفساد، لما لهذه الآفة من تبعات مدمرة على جميع مناحي الحياة ومنها الثقة بين أبناء الوطن الواحد والنسيج الاجتماعي وزعزعة ثقة المواطن بال دولة، ولترسيخ التعاون بين الحكومة الرشيدة والمجتمع المدني، نعم بوجودهم يؤكدان على النزاهة في أسمى صورها لنا، وبعيدا عن الجمالة والحماة وإن كانت لقرين أو صديق. فكسبوا كم مر بنا في أرقب الواقع العديد ممن يحابي قريبه أو صديقه أو ابن قبيلته أو منطقتة لأجل تسبب خاص وإن كان بمخالفة شرعية أو نظامية وعلى حساب بلدنا الغالي أو المال العام أو على حساب الإضرار

بالمجتمع، وجاءنا الآن من أنهى هذه الثقافة وبشدة.

وكم مر بنا أن بعض المسؤولين المتعسفين في الدولة لا يرضون بقبول أي شكوى أو اتهام لأحد موظفي جهازه، بالأخص إن جاءه مشتكي أو ناقل معلومة فساد عن موظف، إلا ووجدته يدافع عنه ويرفض رضاه تاما إن فهم أحدا من منسوبيه بالفساد، ولا شك أن مثل هذا التستر هو الفساد بعينه، وجاءنا الآن من يسعى لاستئصاله فكرا وواقعا، لكي تكتمل منظومة مكافحة الفساد، وأبم الله لنا أن فاطمة بنت محمد سررت لقطعت يدها، وتجلي ذلك بمبادرات قوانينهم، الحياة» والتكاتف غير الخافي على الداني والقاصي فيما نحن فيه من وباء. إن محاربة الفساد تجعل من الجميع قويا فخورا ببلده وقيادته، فالره مقفود على جميعه للفساد، وثمرة محاربه يجنيها الجميع، بما نعيشه من أمن واستقرار وأنه لا أحد فوق القانون، وإن بلدنا الكويت الحبيبة سفينة للجميع دون أي استثناء، وما هنا اليوم نرفع شعار «كلنا مسؤول»، طواعية في تطبيق جميع ما تتخذة دولتنا من قوانين وإجراءات وقرارات، فجميعنا نعلم أنها لصالحنا ولصالح بلدنا.

ولعلنا نلتمس للجميع أيضا أننا «كلنا مسؤول»، وأنا «كلنا أمن» لوطن بلا فساد، لتحقيق ما نصبو ونتوق إليه منذ زمن بعيد.